المملكة توقع على اتفاقية سنغافورة للوساطة

أخبار المركز
SCCA News

سـبتمبر - أكتوبر Sep - Oct 2019 - السـنة الأولـى - العدد الأول

الاستقلالية

مجلس الوزراء يرسخ الاستقلالية الكاملة
في تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري

رئيس تسوية المنازعات في المركز

كريس ألبرتي:

ملتزمون بتطوير بيئة التحكيم
المؤسسي في المملكة

بالشراكة مع ClArb المركز يطلق برنامج الزمالة الدولية في التحكيم

كلمة العدد

أ. ياسين بن خالد خياط

هذا هو العدد الأول من نشرة "أخبار المركز"

تأتي هذه النشرة لتضيف صفحة جديدة إلى قصة التحكيم التجاري التي شهدت – خلال الفترة الماضية – فصولاً من الإنجازات والأحداث الكبيرة على المستوى الوطني، وعلى المستوى الإقليمي والدولي.

آخر فصول هذه القصة جاء من "سنغافورة"، حيث اجتمعت نخبة من أقوى اقتصادات العالم لتشارك في التوقيع على أول اتفاقية دولية بشأن اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الموَقِّعة على هذه الاتفاقية التاريخية، لتسجل إضافة جديدة إلى مسيرتها في تعزيز قوتها الاستثمارية والتنافسية.

وقبل هذه الاتفاقية الدولية، استقبلت صناعة التحكيم في المملكة قرار التنظيم الجديد للمركز السعودي للتحكيم التجاري، الذي أقره مجلس الوزراء الموقّر في خطوة نحو مزيد من المأسسة لأعمال المركز وتعزيز لاستقلاليته الإدارية والمالية.

وبين قرار تنظيم المركز، واتفاقية سنغافورة قام المركز بإطلاق أول برنامج للزمالة الدولية في التحكيم التجاري في المملكة، بالتعاون مع المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين المعتمدين، كما قام بترسيخ علاقاته الدولية بتوقيع المرحلة الثانية من الشراكة الاستراتيجية بين المركز السعودي للتحكيم التجاري، والمركز الدولي لتسوية المنازعات (AAA-ICDR) من أجل مضاعفة الأنشطة المعنية بالنهوض بصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة.

وبين أجواء هذه الاتفاقية وذلك التنظيم وتلك الزمالة وهذه الشراكة.. تتصاعد وتيرة الاستعدادات والتحضيرات لانطلاق النسخة الثانية من المؤتمر الدولي SCCA19.

وعلى متن تلك الأجواء، وعلى إيقاع هذه الوتيرة، يأتي هذا العدد، وتأتي هذه النشرة، لتضيف صفحة جديدة إلى قصة التحكيم التجاري.. وتستمر فصول الإنجاز!

رئيس مجلس الإدارة
أ.ياسين بن خالد خياط

الرئيس التنفيذي
د.حامد بن حسن ميرة

للتواصل
المركز السعودي للتحكيم التجاري

920003625
info@sadr.org

الدور الثامن، مبنى مجلس الغرف السعودية، 7982 طريق الملك فهد الفرعي – المؤتمرات، الرياض 12711 – 4183، المملكة العربية السعودية

www.sadr.org

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

موجز العدد

الموافقة على تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري

صدرت موافقة مجلس الوزراء الموقّر على تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري ليكون ركيزة تنظيمية يعتمد عليها المركز في طريقه نحو تحقيق رؤيته الهادفة إلى أن يكون الخيار الإقليمي المفضل في بدائل تسوية المنازعات التجارية بحلول عام 2030.

السعودية توقع على أول اتفاقية دولية بشأن اتفاقات التسوية المنبثقة من الوساطة

وقّعت المملكة العربية السعودية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، لتكون في مقدمة الدول الموقعة على الاتفاقية الأولى من نوعها في مجال تسوية المنازعات التجارية العابرة للحدود من خلال الوساطة.

الرياض تستضيف النسخة الثانية من المؤتمر الدولي الأكبر من نوعه لصناعة التحكيم المؤسسي في المنطقة

تستمر أعمال التحضير للمؤتمر الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري، الذي ينعقد في مدينة الرياض منتصف شهر أكتوبر، تحت رعاية معالي وزير التجارة والاستثمار ومعالي وزير العدل، وبشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR).

رئيس تسوية المنازعات في المركز: ملتزمون بتطوير ممارسات التحكيم في السوق المحلية

قال رئيس تسوية المنازعات في المركز الأستاذ كريس ألبرتي في حوار مع النشرة الرقمية إن المركز ملتزم بتبني السوق الحلية في المملكة وبناء الخبرات والقدرات وتطوير ممارسات التحكيم لتكون على مستوى يضاهي المعايير الدولية.

شراكتان دوليتان لتطوير صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة

يواصل المركز السعودي بناء علاقات تعاون استراتيجي مع كبرى مؤسسات التحكيم المؤسسي حول العالم، وقد وقّع في هذا الصدد اتفاقية تعاون مع اثنتين منها للإفادة من خبراتهما العريقة في تطوير صناعة التحكيم في المملكة.

لقاء للتعريف بمنجزات البيئة الاستثمارية للمملكة

ضمن حدث دولي بارز عُقد على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، شارك المركز في تنظيم لقاء تعريفي لإبراز مساهمة الأنظمة التجارية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي للمملكة وتسريع عجلة نمو الأعمال ودور بدائل تسوية المنازعات في هذا الصدد.

تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري..

خطوة نحو مأسسة أعماله وتحقيق الكفاءة التنظيمية لأدائه

صدرت الموافقة الكريمة من مجلس الوزراء الموقّر على تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري، ليشكل بذلك بوصلة تنظيمية متينة توجه أعمال المركز وتدعم أنشطته في ترسيخ أسس ومعالم صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية.

التنظيم الجديد، الذي صدر خلال جلسة المجلس في تاريخ 25 شعبان 1440هـ الموافق 30 أبريل 2019، جاء في أعقاب قرار تشكيل المركز السعودي للتحكيم التجاري، الصادر قبل خمسة أعوام من الآن، ليضع ركيزة يعتمد المركز عليها في السير نحو أن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات بحلول عام 2030م.

وينص التنظيم الجديد على استقلالية المركز السعودي للتحكيم التجاري ماليا وإداريا، وتعيين مجلس إدارته بأمر من رئيس مجلس الوزراء، واشتراط ألا يشغل أعضاؤه أي منصب حكومي.

ويتولى المركز وفقا للتنظيم الجديد إدارة إجراءات التحكيم، وإعداد قائمة بأسماء المحكمين في مجال اختصاص المركز، ووضع معايير استرشادية لتحديد أتعاب المحكمين، وتقديم التدريب والتأهيل، ونشر ثقافة التحكيم، والمشاركة في تمثيل المملكة في مجال التحكيم التجاري محليا ودوليا.

"يكون تشكيل مجلس إدارة المركز بأمر من رئيس مجلس الوزراء"

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

"يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري"

تعليقا على هذه المناسبة، رفع سعادة رئيس مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، الأستاذ ياسين خياط، شكره وتقديره باسم المركز إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله-، بمناسبة موافقة مجلس الوزراء الموقّر على تنظيم المركز.

وقال خياط إن الموافقة على تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري خطوة نحو مأسسة أعمال المركز وتحقيق الكفاءة التنظيمية لأدائه، بصفته الأيقونة الوطنية لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة ومشاركا في تمثيلها في المحافل والاجتماعات محليا ودوليا.

وأضاف خياط أن إقرار التنظيم الجديد يمهّد لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات في صيغة محوكمة تحقق العدالة الناجزة لأطراف النزاع، ويضمن إيجاد بيئة تحكيمية شفافة وجاذبة لرؤوس الأموال وفق أفضل الممارسات والتجارب الدولية.

وأكد رئيس مجلس الإدارة أن تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري خطوة أخرى في مسيرة تمكين صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية، التي انطلقت أولى بواكيرها قبل تسعين عاماً على يد المؤسس الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود -طيب الله ثراه- في إقرار قانون المحكمة التجارية، ثم تمثلت مؤسسيا بقرار إنشاء المركز السعودي للتحكيم التجاري في عام 2014م، وترسخت تنظيميا بإقرار تنظيم المركز من مجلس الوزراء الموقر.

لمزيد من المعلومات تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري

اضغط هنا، أو اقرأ الرمز التالي من هاتفك:

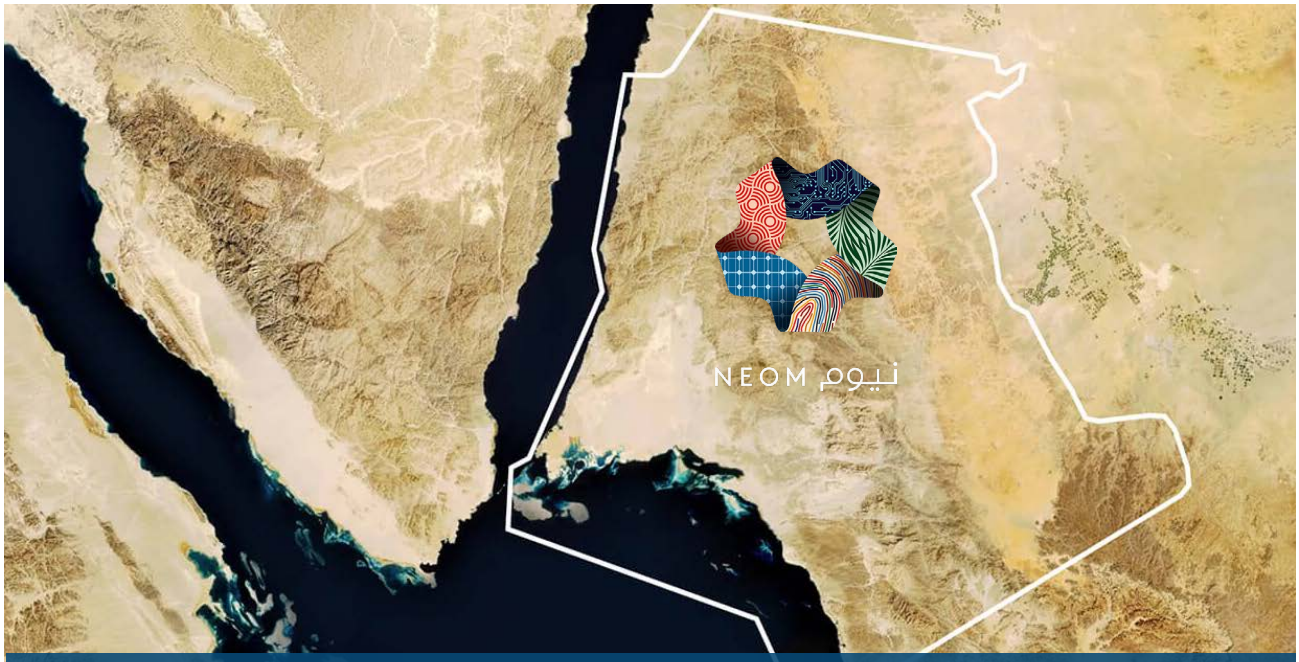

المشاريع العملاقة في المملكة تتطلب بيئة استثمار آمنة توفر بدائل تسوية منازعات فاعلة

السعودية في الصف الأول بين الدول الموقّعة على «اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة»

وقّعت المملكة على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، التي تعرف اختصارا بـ "اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة"، لتكون في مقدمة الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية الأولى من نوعها في مجال تسوية المنازعات التجارية العابرة للحدود من خلال الوساطة.

سعادة أ. بدر الهداب

ووقّع على الاتفاقية نيابة عن المملكة سعادة الأستاذ بدر الهداب وكيل وزارة التجارة والاستثمار للسياسات والأنظمة، وذلك خلال حفل التوقيع الذي عُقِد في دولة سنغافورة اليوم (7 أغسطس 2019م الموافق 6 ذي الحجة 1440هـ) وشارك فيه المركز السعودي للتحكيم التجاري ضمن وفد رسمي رفيع المستوى.

ويأتي هذا الحدث، بعد أن شارك المركز السعودي للتحكيم التجاري، جنبا إلى جنب العديد من الجهات الحكومية، في الجهود الرامية إلى تسهيل أن تكون المملكة العربية السعودية عضوا في اتفاقية سنغافورة، ومن ذلك التوصية بضرورة أن تكون المملكة في مصاف الدول الأولى الموقعة عليها وتوضيح المكانة الدولية التي تتمتع بها وانعكاساتها على تمكين صناعة التحكيم المؤسسي محليا ودوليا.

وكان مجلس الوزراء الموقر قد أقر تفويض معالي وزير التجارة والاستثمار -أو من ينيبه- بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، وذلك خلال جلسة المجلس في تاريخ 20/11/1440هـ الموافق 23/07/2019م.

ويأتي افتتاح باب التوقيع على "اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة" بعد ثلاث سنوات من النقاش المستفيض والصياغة لمسودة الاتفاقية في أروقة لجنة الـ "أونسيترال"، بمشاركة 85 دولة عضو و35 منظمة غير حكومية، وانتهت باعتماد نص الاتفاقية من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الـ18 من ديسمبر 2018.
وتوفر الاتفاقية إطارا موحدا وفعالا من أجل إنفاذ اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة، ومن أجل تمكين الأطراف من الاحتجاج بتلك الاتفاقات. وهو إطار شبيه

شارك في صياغة الاتفاقية 85 دولة و35 منظمة غير حكومية

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

التوقيع على اتفاقية سنغافورة ينطلق من مستهدفات رؤية 2030 لتعزيز القوة الاستثمارية للمملكة

بذلك الذي توفره اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، أو ما تعرف اختصارا بـ "اتفاقية نيويورك".

أ.ياسين بن خالد خياط

تعليقا على هذه المناسبة، أكد سعادة الأستاذ ياسين بن خالد خياط رئيس مجلس إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري، أن الموافقة الكريمة على توقيع المملكة "اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة" إشارة واضحة على ما تلقاه صناعة التحكيم المؤسسي في المملكة من دعم متواصل من أعلى مستويات القرار، للنهوض ببيئتها التشريعية والقانونية إلى مستوى يواكب أحدث المعايير الدولية المتّبعة في هذا المجال.

د.حامد بن حسن ميرة

من جهته، اعتبر الدكتور حامد بن حسن ميرة الرئيس التنفيذي للمركز، أن العالم أصبح يعترف بالوساطة واحدةً من أهم الأدوات البديلة لتسوية المنازعات المالية على المستوى الدولي، مؤكدا أن اتفاقية سنغافورة تأتي في

الاتفاقية تأتي في مصاف أشهر الاتفاقيات الدولية في مجال بدائل تسوية المنازعات التجارية

مصاف أشهر الاتفاقيات الدولية في مجال بدائل تسوية المنازعات التجارية الدولية، على غرار اتفاقية نيويورك للاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها، التي وقعت عليها المملكة أيضا في عام 1994م.

وأضاف الدكتور ميرة، أن المركز السعودي للتحكيم التجاري يتمتع بالجاهزية التامة الإدارية والفنية لمعالجة قضايا الوساطة التجارية، ويأتي على رأس ذلك إصدار المركز لقواعد الوساطة، التي أُعدت وِفق أرفع المعايير والممارسات الدولية المتبعة في هذا المجال، وذلك بشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية، وبأسلوب يراعي معطيات وظروف السوق المحلية في المملكة.

لمزيد من المعلومات عن اتفاقية الأمم المتحدة بشأن اتفاقات التسوية الدولية المنبثقة من الوساطة

اضغط هنا، أو اقرأ الرمز التالي من هاتفك:

الرياض تستضيف النسخة الثانية من المؤتمر الدولي الأكبر من نوعه

لصناعة التحكيم التجاري في المنطقة

تستمر أعمال التحضير للمؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري، الذي ينعقد في مدينة الرياض منتصف شهر أكتوبر، تحت رعاية كريمة من معالي وزير العدل ومعالي وزير التجارة والاستثمار، وبالشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR).

المؤتمر الذي تُعقد جلساته على مدار يومين في 14 و15 أكتوبر (15 و16 صفر 1441هـ)، ينطلق تحت عنوان (تطور صناعة التحكيم التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا... الواقع والطموح)، واضعا نَصْب عينيه استكشاف أحدث التوجهات في خدمات بدائل تسوية المنازعات، في ظل النقلة النوعية التي تشهدها البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية، وسَعْي المركز إلى أن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في عام 2030.

ويحظى المؤتمر الدولي بمشاركة نخبة متميزة من المتحدثين المحليين والدوليين، يصل تعدادهم إلى 37 متحدثا من أصحاب المعالي والمحامين والمحكّمين الدوليين والمستشارين القانونيين، كما يتمتع بدعم ومساندة العديد من الجهات المرتبطة بصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية.

ويتيح التسجيل في المؤتمر، عبر موقعه الرسمي scca19.sadr.org ، أمام منسوبي القطاع العَدْلي، والمستشارين القانونيين، والقضاة والمحامين، وأصحاب الأعمال؛ فرصة المشاركة في ثماني جلسات حوارية، تُعنى باستكشاف أحدث الاتجاهات وأفضل الممارسات الكفيلة بالانتقال بصناعة التحكيم التجاري إلى العمل المؤسسي المنظم، في ظل سعي المملكة الجاد نحو تمكين بيئتها الاستثمارية، وتوفير حاضنة آمنة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

يتمتع المؤتمر بدعم ومساندة العديد من الجهات المرتبطة بصناعة التحكيم في المملكة

ويستهدف المؤتمر الدولي الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري العديد من القطاعات والجهات المرتبطة بصناعة التحكيم التجاري، على رأسها القطاع العَدْلي والتشريعي، وشركات ومكاتب المحاماة المحلية والدولية، والقطاع المصرفي، وقطاع الطاقة والتصنيع والإنتاج، والقطاع الأكاديمي والتعليمي.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

37 متحدثا و 8 جلسات

لاستكشاف أحدث الاتجاهات في خدمات بدائل تسوية المنازعات

أبـرز المـتحدثين

معالي أ.محمد الجدعان
وزير المالية

معالي د.وليد الصمعاني
وزير العدل

معالي د.ماجد القصبي
وزير التجارة والاستثمار

معالي د. أحمد الخليفي
محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي

آنا جوبن برت
أمين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

د. نبيل المنصور
المستشار القانوني العام لشركة أرامكو السعودية

د. جورج عفائي
محكم مستقل ومحامي وأستاذ قانون في جامعة باريس

توبي لاندو
محامي ومحكم مستقل في غرف محاكم إيسكس في لندن

جلسات المؤتمر

الجلسة الأولى	التحكيم مكون حيوي من رؤية المملكة العربية السعودية 2030	**الجلسة الخامسة**	التحكيم والصناعة المالية الإسلامية
الجلسة الثانية	التحكيم الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: قراءة نقدية فاحصة	**الجلسة السادسة**	تعويض الأضرار في التحكيم الدولي
الجلسة الثالثة	التنوع في مجال التحكيم الدولي ـ نحو معالجة أكثر شمولا	**الجلسة السابعة**	تعزيز اللجوء للتحكيم الدولي
الجلسة الرابعة	تأثير التطور التقني على صناعة التحكيم	**الجلسة الثامنة**	الإجراءات الواجبة في التحكيم الدولي؛ سيف أم درع؟ (مناظرة)

رئيس تسوية المنازعات في المركز:

هدفنا استحداث حقبة جديدة للتحكيم المؤسسي في المملكة

رئيس تسوية المنازعات في المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ كريس ألبرتي

قال رئيس تسوية المنازعات في المركز السعودي للتحكيم التجاري، الأستاذ كريس ألبرتي، إن الأمر السامي الكريم المتضمن الإيعاز بإدراج شرط تسوية المنازعات لدى المركز في العقود الحكومية يعَزّز الزخم الداعم لصناعة التحكيم المؤسسي في السعودية ويرَسّخ التزام المملكة ببناء بيئة ملائمة للاستثمار.

وأضاف ألبرتي، المركز السعودي للتحكيم التجاري ملتزم باستحداث حقبة جديدة لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة وببناء الطاقات والخبرات والنهوض بالممارسات المحلية إلى مستوى يضاهي المعايير الدولية.

النشرة الرقمية الشهرية للمركز كان لها هذا الحوار مع رئيس تسوية المنازعات في المركز.

قبل مدة، صدر أمر سامي رقمه (28004) وتاريخه 15 يناير 2019 بإدراج شرط تسوية المنازعات في المركز السعودي للتحكيم التجاري في العقود الحكومية. ما هي الآثار الإيجابية لهذا القرار على أنشطة المركز؟

يدعم الأمرُ السامي الكريم الفقرةَ الثانية من المادة العاشرة من نظام التحكيم السعودي الصادر في عام 2012، الذي ينص على أن الجهات الحكومية تستطيع أن تسوي نزاعاتها بعد موافقة رئيس مجلس الوزراء.

وبشكل ملحوظ، فإن الأمر السامي ينصب على الجهات الحكومية والشركات المملوكة من الدولة التي تمارس أنشطة تجارية بالشراكة مع مستثمرين أجانب.

إلا إن من أهم ما يلفت النظر، أنه في حال اتفاق الأطراف على التحكيم؛ فإن الأمر السامي يفرض بأن يكون داخل المملكة، ويكون تحت إدارة المركز السعودي للتحكيم التجاري أو في أي مركز تحكيم آخر مرخَّص.

لا شك أن أمرا مثل هذا يُعزّز من الزخم الداعم لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة، وفي حين أن التحكيم تحت الأمر السامي استمر اختيارا خاضعا لاتفاق الأطراف، فإنه قد قلّب كليًّا الموقف الفاتر تاريخيا من صناعة التحكيم، ورسّخ التزام المملكة نحو بناء بيئة ملائمة للاستثمار للمستثمرين الأجانب الراغبين في الدخول في شراكات استثمارية مع الجهات الحكومية أو الكيانات المملوكة من الدولة.

ومنذ إعلان الأمر، شهد المركز تزايدا جوهريا في الاهتمام بخدماته من قبل عمالقة السوق المحليين والدوليين، جنبا إلى جنب مع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية. وهذه الجهات تدرج الآن شرط التحكيم النموذجي للمركز في عقودها لتقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات؛ كل هذا وأكثر حينما تمارس أعمالك في المملكة.

والأكثر ملاحظة هو الأعداد المتزايدة من الشركات المتشككة سابقا التي تتبنى الآن التحكيم بديلا أكثر كفاءة للتقاضي بين الأطراف المحلية والأجنبية.

المركز يشهد تزايدًا جوهريا في الاهتمام بخدماته من عمالقة السوق المحليين والدوليين

نحن نشعر بفخر واعتزاز كبير أن تشرفنا بأن أشار الأمر السامي الكريم صراحة إلى اسم المركز السعودي للتحكيم التجاري، ونتوقع نموا في الإقبال على بدائل تسوية المنازعات والاهتمام بخدمات المركز، ما يؤدي إلى عام 2020 حافلا أكثر بالأعمال.

كيف استطاع المركز السعودي للتحكيم التجاري أن يحقق التوازن بين الالتزام بالمعايير والممارسات الدولية، وبين المرونة اللازمة لترسيخ الممارسات المحلية للتحكيم المؤسسي في المملكة العربية السعودية؟

"قلبٌ سعودي، روحٌ عربية، حسٌّ عالمي"، هذه الكلمات كانت مطبوعة على الجدران الزجاجية لقاعة اجتماعات أحد عملائنا الذي زرناه مؤخرا، وهي ما يلفّ روحنا التي نعتز بها هنا كل يوم في المركز السعودي للتحكيم التجاري.

وبينما حقق المركز خطوات ملموسة في لعب دور جوهري في التحكيم الدولي، فإننا ملتزمون بخدمة وتبنّي السوق المحلية، وبناء القدرات بأسرع ما يمكن. ويكمن هدفنا في استحداث حقبة جديدة في التحكيم المؤسسي بالمملكة العربية السعودية، والرقي بالممارسات المحلية لتكون على نحو يضاهي المعايير الدولية كلما كان ذلك ملائما واقتضته الظروف.

إننا ننخرط بجدٍّ في البحث والعثور على الفجوات الملموسة ذات الصلة بالإجراءات وأصحاب العلاقة، ومعالجتها سريعا بالبيان والتدريب ما أمكن. وبينما العمل الأساسي للمركز هو إدارة قضايا المنازعات، فإنه قد أخذ على عاتقه أيضا تدريب المختصين والمهتمين في السوق المحلية على تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات وبناء القدرات للمحكّمين والوسطاء.

ويقدم المركز الآن مسارات تدريبية في التحكيم بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين المعتمدين (CIArb) في لندن، وأخرى في الوساطة بالشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR)، وقريبا مسارات تدريبية لمستشاري الشركات والمحامين الراغبين في اقتحام سوق التحكيم.

وفي المؤتمر الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA19)، سنتحدث عما نفعله هنا في المملكة وعما هو موجود هناك في الخارج، وكيف يتلاءم ذلك جميعا لتعزيز الاستثمار الأجنبي كجزء من رؤية المملكة العربية السعودية 2030. وأخيرا وليس آخرا، نحن نبقى على اتصال وثيق مع مؤسسات القضاء ونراقب أي تطورات جديدة في هذا الصدد.

على الجانب التشريعي، لقد شرعت المملكة العربية السعودية في الإبحار لتكون مركزا حديثا ومقصودا للتحكيم المحلي والدولي مع صدور نظام التحكيم السعودي في عام 2012، الذي صِيغ إجمالا على غرار قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي، وإنفاذ النظام في عام 2013.

وقد كرّس المركز جهوده للقيام بدوره في توجيه وتسريع هذا التوجه. وبفضل كادره متعدد الموارد والخبرات، فإن المركز السعودي للتحكيم التجاري في موقع فريد لفهم احتياجات العملاء وإدارة القضايا بين الأطراف، خاصة كانت أو حكومية، من عدة دول وبخلفيات قانونية مختلفة.

فُتِح قبل مدة باب التوقيع على اتفاقية سنغافورة بشأن الوساطة. أيٌّ مستقبلٍ ينتظر الوساطة، وما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الاتفاقية في إصلاح القوانين المتعلقة بإجراءات الوساطة وتحديثها؟

لا شك أن إجراءات الوساطة أكثر مرونة وحفظا لعلاقات الأعمال، وعادة أكثر كفاءة من التحكيم أو التقاضي من حيث التكلفة والوقت؛ إلا أن ضعفها يبدو حينما تنهار اتفاقيات التسوية.

وقد عالجت اتفاقية سنغافورة هذه المسألة بتمكين الأطراف من تسوية نزاعاتهم بأسلوب ملزم قابل للإنفاذ، والمأمول من الاتفاقية أن تحقق للوساطة ما حققته اتفاقية نيويورك للتحكيم الدولي.

المأمول من اتفاقية سنغافورة أن تحقق للوساطة ما حققته اتفاقية نيويورك للتحكيم

إن الإطار المتناغم للإنفاذ عابر الحدود أمام حقيقة إمكان دَفْع مزيد من مستشاري الشركات إلى طاولة الوساطة، في محاولة لحل نزاعاتهم سريعا وبالتالي تيسير التجارة الدولية.
لقد حرص المركز السعودي للتحكيم التجاري على حضور هذا الحدث البارز في سنغافورة أغسطس الماضي، ليشهد حفل توقيع هذه الاتفاقية التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة من طرف 46 دولة.

ويدير المركز العديد من قضايا الوساطة التجارية، وقد أجرى الترتيبات اللازمة للامتثال لأحكام مع اتفاقية سنغافورة عند الاقتضاء. وعلينا أن نترقّب إلى أي مدى ستتماشى التشريعات الوطنية حول العالم مع اتفاقية سنغافورة على المستوى المحلي، في الوقت الذي اتُّخِذت فيه الخطوة الأولى على المستوى الدولي.

الأمر بإدراج شرط التحكيم لدى المركز يرسخ التزام المملكة ببناء بيئة ملائمة للاستثمار

التطبيقات الإلكترونية تتمدّد يوما بعد آخر داخل القطاعات الحكومية وقطاعات الأعمال. هل التحكيم المؤسسي مهيّأ لتقديم خدماته عبر المنصات الإلكترونية، وأيُّ دور للتطبيقات الإلكترونية في تسريع عجلة نمو صناعة التحكيم؟

نعيش الآن في حقبة يُذكر فيها الذكاء الصناعي وتقنية سلسلة الكتل (Blockchain Technology) والعقود الذكية جنباً إلى جنب مع التحكيم في نفس الجملة، لذا لا غرابة أن يتوقع المستخدم طرقا عدة لتقديم مطالبة في نهاية الأسبوع والحصول على تأكيد فوري بالاستلام موثقا بالوقت.

إن إيداع المطالبات إلكترونيا قد لقيَ طريقه إلى الأنظمة القضائية لبعض المحاكم منذ أمد طويل، وثمة أعداد متزايدة من المؤسسات الحكومية تطلب منك الآن تنزيل تطبيقاتها الإلكترونية إلى هاتفك المحمول للاستفادة من خدماتها.

وهناك العديد من مؤسسات التحكيم التي تتبنى التطبيقات الإلكترونية في أعمالها، ومع ذلك ليس الجميع مهيَّأ لذلك، أو على الأقل ليس بَعْد، وما يُدعى بـ (الإيداع الإلكتروني) و(إدارة المنازعات عبر الإنترنت) لم يعد الآن مجرد خيال علمي.

من جانبه، لقد طوَّر المركز السعودي للتحكيم التجاري منصة لتسوية المنازعات إلكترونيا، وبروتوكولا لإدارة المطالبات صغيرة وكبيرة الحجم بالسرعة والكفاءة اللازمتين. وينص البروتوكول على ضرورة إصدار الحكم في النزاع خلال 30 يوما من تعيين المحكَّم، في حين يستطيع الأطراف إيداع مطالباتهم على مدار الساعة من خلال منصة التحكيم.

وتعتمد هذه الإجراءات على تقديم المستندات فقط، في حين يعَيّن المركز من طرفه محكَّما واحدا من ذوي الخبرة لتسوية النزاع سريعا، مع مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة؛ كل ذلك دون استخدام الهاتف. ومع ذلك، فيمكن عقد جلسة افتراضية عبر منصة (سيسكو ويبيكس) في غضون فترة وجيزة متى دعت الضرورة.

إن مثل هذه الأدوات مطلوبة بما أن كبرى الشركات أيضا تواجه مطالبات تعد صغيرة نسبيا، ومرات يصعب تبسيطها بطريقة فعالة دون انتباه خاص، وربما تكون ضئيلة لا تذكر أو مكلفة من حيث إحالتها إلى مستشار قانوني خارجي.

هذا في حين أن الفريق القانوني لهذه الشركات يحتاج غالبا إلى تركيز وقته على الأعمال القانونية التي تؤثر بشكلٍ جوهري في النتائج المالية للشركة.

ولأجل ذلك صُمِّم هذا النظام لمعالجة هذا النوع من المطالبات الصغيرة بين منشآت الأعمال. إنه يُحرّر وقت الدوائر القانونية لتتمكن من التفرغ لقضايا أكثر أهمية. ويعمل هذا النظام على قدم المساواة مع المستهلكين ذوي المطالبات صغيرة الحجم، ويتفادى بأسلوب ملائم الظهور المباشر غير المريح أمام القاضي.

وعلى أي حال، تزيد الكفاءة العالية والتكلفة المنخفضة لهذا النظام من تعزيز الوصول المتزايد نحو العدالة.

ونحتاج في هذا الصدد إلى مزيد من الاستكشاف للمدى الذي ربما تدعم به تقنيات أخرى، مثل الأبحاث القانونية بمساعدة الذكاء الصناعي أو عقود التنفيذ الذاتي، منظومة إجراءات التحكيم بشكل ملموس وفعال.

مؤخرا، وقَّع المركز السعودي للتحكيم التجاري اتفاقية تعاون مع المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR)، الذراع الدولية لجمعية التحكيم الأمريكية (AAA)، لمواصلة شراكتهما الاستراتيجية. كيف تقيّمون تطور الشراكة بين الطرفين في هذه المرحلة الجديدة؟

اتفاقية التعاون الجديدة بين المركزين حَلّت محل الاتفاقية السابقة وتُعزّز أكثر العلاقة المتميزة القائمة بين مركزَيْ التحكيم. وهي استمرارٌ لشراكة عُمْرها ثلاث سنوات لكن على مستوىً جديد، في ظل تطور المركز السعودي للتحكيم التجاري من مركز تحكيم ناشئ إلى مؤسسة راسخة ومُتمرّسة في تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات.

وسوف يكون المؤتمر الثاني للمركز السعودي للتحكيم التجاري (SCCA19) هذا العام مرة أخرى بالشراكة مع المركز الدولي لتسوية المنازعات في جمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR)، كما يُتوقع المزيد من برامج التدريب المشتركة بين الطرفين.

من العاصمة لندن.. المركز السعودي للتحكيم التجاري

يطلق برنامج الزمالة الدولية في التحكيم التجاري بالشراكة مع CIArb

خلال حفل توقيع الاتفاقية مع المجمع البريطاني

أعلن المركز السعودي للتحكيم التجاري عن إطلاق برنامج الزمالة الدولية في التحكيم التجاري، البرنامج التأهيلي الأول من نوعه في المملكة العربية السعودية، بالشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكمين المعتمدين (CIArb)، وهو المركز الدولي الأول عالميا في هذا المجال، وتزيد خبرته في تطوير خدمات بدائل تسوية المنازعات التجارية عن أكثر من 100 عام.

ويعد برنامج الزمالة واحدا من أدوات التأهيل المعرفي لممارسي مهنة التحكيم المؤسسي في المملكة، يقدم باللغتين الإنجليزية والعربية، ويمَكّن مجتازيه من إحراز عضوية المجمع البريطاني والانضمام إلى النخبة من المحكمين الدوليين. وتتنوع درجة عضوية المجمع البريطاني إلى منتسب وعضو وزميل، طبقا للمستوى المجتاز من برنامج الزمالة، وتحظى هذه العضوية بالقبول في أكثر من مئة وثلاثين دولة حول العالم.

ويتألف برنامج الزمالة الذي أطلقه المركز عبر الموقع الإلكتروني (scca.ciarb.org) من ثلاثة مستويات تعليمية، تبدأ من قانون وممارسات وإجراءات التحكيم الدولي، ثم قانون الالتزامات، وأخيرا الأدلة واتخاذ القرار وكتابة الأحكام؛ تستند جميعها إلى الأنظمة واللوائح الدولية المتبَعة في صناعة التحكيم المؤسسي، على رأسها القانون النموذجي وقواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (أونسيترال)، وقانون التحكيم الإقليمي.

... ويواصل شراكته الاستراتيجية

مع المركز الدولي لتسوية المنازعات ICDR

أعلن المركز السعودي للتحكيم التجاري توقيع اتفاقية تعاون مع المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR)، في خطوة من شأنها ترسيخ الشراكة الاستراتيجية التي بدأت بين الطرفين منذ تأسيس المركز السعودي قبل خمسة أعوام، والانتقال بها إلى طَوْر جديد من أطوار التعاون الثنائي بين الطرفين، يُسفِر عن تعزيز مكانة المركز السعودي في صناعة التحكيم المؤسسي محليا وإقليميا، والارتقاء بالمرجعية المعيارية لديه في تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات في المملكة والمنطقة.

ويعد المركز الدولي لتسوية المنازعات (ICDR) واحدا من أكبر مراكز التحكيم المؤسسي حول العالم، وهو الذراع الدولي لجمعية التحكيم الأمريكية (AAA)، ورائد تقديم خدمات بدائل تسوية المنازعات ذات الطابع الدولي العابر للحدود.

وتقضي اتفاقية التعاون بين الطرفين بتكثيف الجهود وزيادة الأنشطة المعنية بالنهوض بصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة، وربط منجزات المركز السعودي بمستهدفات برامج التنمية الوطنية للمملكة، وعلى رأسها رؤية المملكة العربية السعودية 2030، خاصة ما يتعلق بتهيئة بيئة مشجعة للاستثمار طويل المدى ودور خدمات بدائل تسوية المنازعات في تيسير ممارسة الأعمال.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

في مقر الأمم المتحدة بنيويورك...

المركز السعودي للتحكيم التجاري يعرض النقلة النوعية لصناعة التحكيم المؤسسي في المملكة

في أكبر تجمع سنوي لتقييم الجهود العالمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، وضمن الوفد الرسمي للمملكة العربية السعودية، شارك المركز السعودي للتحكيم التجاري في فعاليات المنتدى السياسي رفيع المستوى لأهداف التنمية المستدامة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وتحت شعار "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة"، وذلك بمشاركة أكثر من ألف شخصية من جميع أنحاء العالم.

وضمن فعاليات المنتدى، الذي عُقِد في الفترة من 9 إلى 18 يوليو الجاري، نَظّم الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، بتنسيق مع منظومة التجارة والاستثمار والمركز السعودي للتحكيم التجاري، لقاءً من أجل إبراز مساهمة الأنظمة التجارية السعودية في تعزيز النمو الاقتصادي للمملكة، وتسريع عجلة نمو الأعمال، وتطوير بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي.

من اللقاء التعريفي الذي عقد بنيويورك مؤخراً

ومن شأن تسليط الضوء على إنجازات المملكة في تحسين بيئتها الاستثمارية وتيسير ممارسة الأعمال؛ إبراز النقلة النوعية التي تعيشها المملكة في ظل رؤية 2030 والمبادرات الكبرى، وتعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية، ومضاعفة فرص نجاح ترشحها إلى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "أونسيترال".

وتحدث خلال اللقاء كل من معالي الدكتورة إيمان المطيري مساعد وزير التجارة والاستثمار والمشرف العام على المركز الوطني للتنافسية "تيسير"، والأستاذ ماهر السعيد مدير سياسات وأنظمة وزارة التجارة والاستثمار لإعداد الأنظمة واللوائح، والدكتور حامد ميرة الرئيس التنفيذي للمركز السعودي للتحكيم التجاري، والأستاذة سارة المنقور مديرة مراكز ريادة الأعمال في الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

www.sadr.org